ريكاردو سليمان

Fidelity Insurance & Reinsurance

مرحلة جديدة بازدهارٍ مرتقب

التفاؤل هو العنوان الذي يكلل المرحلة الجديدة من عهد لبنان الذي يبعث الأمل في نفوس اللبنانيين وبينهم السيد ريكاردو سليمان، رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة فيدلتي للتأمين وإعادة التأمين، الذي يستبشر خيراً في التعيينات الجديدة التي تعد بازدهار مرتقب وانتعاش قريب يطال كل القطاعات ومنها قطاع التأمين الذي بقي صامداً رغم كل الأزمات التي عصفت بلبنان. خطوات كثيرة اقترحها السيد سليمان لتطوير هذا القطاع وتعزيز صلابته، ولعل الدمج بين الشركات يكون أفضل سبيل لتكوين قطاع متين بعيد عن الهشاشة، بما يجذب معيدي التأمين مجدداً الى السوق. هذا بشكل عام، وأما بشكل خاص، فقد التزمت فيدلتي بتقدّمها وبالحفاظ على طاقم عملها وشركائها، مركّزة على تطوير فرع تأمينات الحياة الذي يُعدّ مقياساً لوضع الاقتصاد.

*** عهد جديد يطل على لبنان. هل تتفاءلون خيراً به؟**

نتفاءل خيراً بالقادم، فالأجواء تشير الى بشائر تحسّن تدريجي رغم بعض العقبات التي قد تواجه الحكومة الجديدة. ولكنني أرى أنّ الأمور ستتحسّن بشكل لافت بدءاً من منتصف العام الحالي، نأمل بذلك، لاسيما بعد تعيين طاقم عمل سياسي مثقّف ومخضرم ونزيه وقادر على اعادة بناء لبنان بعد كل ما عاناه. اللافت هو القبول الذي يلقاه رئيس الجمهورية العماد جوزيف عون من قبل كافة الأطراف، وقد تكون زيارته الى السعودية واحدة من أهم البشائر الإيجابية خاصةً وأن لبنان يحتاج الى المظلة العربية ليتمكّن من الاستقامة مجدداً والإقلاع.

*** لا بد للوضع السياسي السليم أن ينعكس انتعاشاً على الوضع الاقتصادي. كيف سينعكس هذا الواقع على قطاع التأمين؟**

ستتم اعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية رويداً رويداً، مما سينعكس إيجاباً ورفاهيةً على العاملين في هذه القطاعات وعلى المواطنين ونشاطاً على القطاع الاقتصادي الكلي. اعادة الاعمار ستساهم كثيراً بتحسين الدورة الاقتصادية كما كان الوضع في السابق، كما سيُسمح لنا كدولة باستخراج البترول بما يدرّ فائدة على جميع اللبنانيين الذين قد يسترجعون ودائعهم بعد اعادة هيكلة القطاع المصرفي.

*** ما هي الخطوات الواجب اتباعها ليتمكّن قطاع التأمين من مواكبة التطور المرتقب؟ وما القوانين الواجب سنّها لدعم هذا التطوّر؟**

لقطاع التأمين ميزة خاصة تتجلى بعدم سقوطه وتدهوره كقطاعات أخرى مثل المصارف، وبالتالي فإن الأثر الإيجابي سيكون مضاعفاً على قطاع التأمين، مما سيشكّل عامل جذب لشركات اعادة التأمين للعمل مجدداً في لبنان. وقد تكون أهم الخطوات، تعيين لجنة أصيلة لمراقبة هيئة الضمان. النعيم والازدهار والرفاهية التي قد ينعم بها لبنان ستنعكس حتماً على كل القطاعات دون استثناء. مر قطاع التأمين بأزمات جمّة، ولكنه استطاع الخروج منها منتصراً محافظاً بذلك على ثباته وسط التحديات ومحافظاً أيضاً على موظّفيه رغم التسريحات الكثيرة التي طالت باقي القطاعات، بل إننا استفدنا من الكوادر المصرفية لتوظيفها في شركاتنا ومن ضمنهم عدة مدراء مبيعات لقسمي تأمينات الحياة والتأمينات العامة.

تشريعات عديدة يجب أن تصدر لدعم تطور القطاع، وأهمها توحيد بوليصة التأمين الإلزامي على السيارات، مما بالنتيجة سيشكّل أولاً حمايةً مضاعفة للمؤمّن له، وسيشجّع ثانياً شركات التأمين على تحقيق نتائج أفضل وعلى تكوين محفظة تأمينية قوية. كما من المهمّ جداً بناء كيانات تأمينية صلبة وضخمة، وذلك عبر تشجيع عمليات الدمج بين الشركات، فوجود كل هذا العدد من الشركات في السوق ليس بالأمر الصحي ومن المفترض ألاّ يزيد هذا العدد عن ١٥ شركة وأن يرتفع مستوى رساميلها لضمانة صلابتها وملاءتها. فعندما وقعت حادثة انفجار المرفأ، لم ننتظر نحن كشركة تحرّك معيدي التأمين للبدء بعمليات تسديد المطالبات، بل دفعنا من احتياطاتنا الخاصة. أهم ميزتان يجب أن تتمتّع بهما أية شركة تأمين هما: الملاءة المالية والمصداقية. لذلك أدعم فكرة الدمج بين الشركات المسندة الى قانون مشجّع على هذه العملية بما يرضي طرفي الدامج والمدموج، الأمر الذي ينقّي قطاع التأمين من كل الشركات الصغيرة الهشّة.

تجدر الاشارة، الى أنّ الدولة هي الكفيلة بالقيام بالتغييرات. تعمل جمعية شركات الضمان في لبنان على إيصال صوت بعض الشركات لا سيما الصغيرة والمتوسطة، علماً أن الشركات الكبيرة لا تنتمي الى عضوية مجلس الادارة. لذلك أرى أنه من المهم تحديد الأصوات وتعيين أعضاء مجلس الادارة حسب حجم المحفظة التأمينية لكل شركة وذلك لضمان مصداقية العمل والجمعية. من هنا، ادعو الى تغيير جذري في

جمعية شركات الضمان على مستوى تمثيل الشركات والهرم الاداري.

أؤمن بأهمية المثابرة والعمل ضمن القوانين المحددة وبحرفية عالية ونظام دقيق. نعم، نحن نعمل كشركة بشكل وفير ولكننا ملتزمون تقنياً بمهنية العمل مشددين على عدم ارتكاب الأخطاء التي من شأنها أن تودي بأي شركة الى الإفلاس. لدينا مسؤولية كبيرة في العمل وفي العائلات التي يعيلها موظفونا.

*** أتعتقدون أن التغييرات الجذرية المنتظرة ستكون عامل جذب لاستعادة شركات الإعادة الى لبنان؟**

بالطبع ستفعل، فمن البديهي أن تندفع أي شركة الى شريك محترف يتحمّل معها الأخطار ويضمن ربحها ومصداقية عملها واستمراريته. لذلك فإنّ اعادة هيكلة قطاع التأمين بصورة إيجابية ستكون بمثابة ضمانة لشركات الاعادة بوجود شركات تأمين متينة ومليئة وقادرة على تحقيق الفائدة للطرفين. خرجت العديد من شركات الاعادة من السوق اللبناني إثر أخطاء كثيرة ومتعاقبة، مما أفقدها الثقة بأهمية وفائدة عملها في هذا السوق. من الجدير بالذكر أنّ هذه الشركات لا تعمل إلاّ مع شركاء جديين في العمل ومسؤولين عن خطواتهم وخططهم.

*** هل واجهت فيدلتي أية مشاكل مع معيدي التأمين؟**

لم نواجه أية مشاكل في هذا الاطار، كنا ولا زلنا نعمل مع ذات المعيدين المصنّفين من الدرجة الأولى. ونفخر في هذا الاطار بمحافظتنا على صورتنا أمام شركائنا المعيدين وبالثقة التي منحوها لنا وبالصورة الحسنة التي استطعنا المحافظة عليها رغم كل الصعوبات.

*** كيف كانت نتائجكم للعام المنصرم؟ وكيف تبدو في العام الجاري؟ ما هو طموحكم للعام ٢٠٢٥؟**

اختتمنا العام ٢٠٢٤ بنتيجة ١٠٣ مليون دولار أميركي في تأمينات غير الحياة و٥ مليون دولار أميركي في تأمينات الحياة التي نعمل على تطويرها عبر توظيف خبراء جدد ومنهم مدراء مبيعات، إضافةً الى الطاقم المحترف الذي يعمل ويثابر على تقديم الأفضل وتطوير هذه التأمينات، ومن جهتنا نعمد الى تقديم الحوافز لطاقمنا كي يقدّم أفضل ما عنده. من جهتي لدي أفكار كثيرة في هذا المجال تكوّنت من خبرة عميقة امتدت على مدى ٥٦ عاماً، وأحاول تسخير خبرتي لخدمة تأمينات الحياة وتطويرها.

لطالما شكّلت هذه التأمينات محوراً مهماً لشركتنا دون أن ننسى طبعاً أهمية تأمينات غير الحياة، ولكننا نعمل على تحقيق التوازن بين هذه الفرعين وتقليص الفارق الكبير في النتائج. نتوقّع أن نحتلّ في العام ٢٠٢٥ إحدى المراتب الأولى بين شركات التأمين في لبنان.

*** ألم يفقد المواطن اللبناني الثقة في توظيف امواله مع شركات تأمين على الحياة في لبنان بعد الأزمة التي أصابت القطاع المصرفي؟**

كان عدد من شركات التأمين العاملة في فرعي تأمينات العامة والتأمينات على الحياة توظّف أموالها في لبنان، لا سيما في سندات الخزينة، مما كبّدها خسائر كبيرة. من جهتنا كنا في بداية الأزمة نوظّف قسماً من الأموال داخل لبنان وقسماً منها خارجه، لذلك تمكّنا من تدارك الوضع، أما اليوم فنعمد الى توظيف الأموال بنسبة ١٠٠٪ خارج لبنان، مما يعطي ضمانة لحامل الوثيقة بالحفاظ على أمواله والقيام بعملية التسديد عبر تحويلات من الخارج أو الدفع وفق آلية الدفع النقدي.

تزايد الوعي يدفع باللبناني الى شراء بوليصة التأمين على الحياة لضمان مستقبل عائلته وانطلاقاً من مبدأ المسؤولية تجاه أبنائه. غير أنّ تدني القدرة الشرائية لدى فئة كبيرة من اللبنانيين، أدت الى تراجع الطلب على تأمينات الحياة وتدني درجات التأمين. الطلب على تأمينات الحياة هو المعيار الأدق لتحديد وضع الاقتصاد، فكلما زاد الطلب كلما كان الاقتصاد مزدهراً، والعكس هو الصحيح. من الصعب جداً على العائلة والأبناء فقدان المعيل والبقاء دون سند لا سيما في ظل غياب دور الدولة.